الفصل الثانى

مؤتمرات القمة الأفريقية
فى إطار منظمة الوحدة الأفريقية

مما لا شك فيه أن مؤتمر قمة أديس أبابا فى عام ١٩٦٣ ، والذى أُنشِئت على أثره منظمة الوحدة الأفريقية ، يعتبر نقطة تحول فى العلاقات الدولية الأفريقية . فلأول مرة فى تاريخ القارة ، يجتمع هذا العدد من رؤساء الدول ورؤساء الحكومات ويتوصلوا إلى مبادئ وأهداف موحدة ، تتبلور فى إنشاء المنظمة القارية . وقد عكس ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية إلى حد كبير صورة العلاقات الدولية التى كانت سائدة فى القارة فى هذه الفترة .

ومؤتمر رؤساء الدول والحكومات أو مؤتمر القمة هو – فى الواقع – مجلس قمة[١] . وهو أعلى جهاز فى المنظمة[٢] ، ويتكوّن من رؤساء الدول والحكومات أو من ممثليهم المعتمدين .

وتكوين المجلس من رؤساء الدول أو الحكومات الهدف منه التغلب على الصعاب التى قد تنشأ فى حالة ما إذا كان رئيس الدولة غير أفريقى ؛ ففى هذه الحالة يمكن لرئيس الحكومة تمثيل دولته . وهذه الحالة موجودة فى أفريقيا فى الدول الأعضاء فى الكومنولث البريطانى ، والتى ترأس الدولة فيها ملكة بريطانيا ، وموريشيوس أحد الأمثلة على ذلك ، وقد رأس رئيس وزراء موريشيوس دورات مؤتمر القمة الذى عقد فى موريشيوس فى عام ١٩٧٦ . وقد حددت المادة الثامنة من الميثاق تكوين

المجلس من رؤساء الدول والحكومات ، وإن عادت المادة التاسعة من الميثاق فأجازت أن يتكون المجلس من رؤساء الدول والحكومات ، أو من ممثليهم المعتمدين . وقد تكرر هذا النص فى المادة الثانية من لائحة إجراءات المجلس ، ولم تحدد هذه المادة الوظيفة التى يشغلها هؤلاء الممثلون أو طبيعتها .

ويلاحظ فى معظم المؤتمرات تناقص عدد رؤساء الدول والحكومات ، وناب عنهم ممثلوهم لمستويات مختلفة تراوحت بين وزير أو سفير[٣] . ويرجع ذلك عادة إلى أسباب سياسية سوف يرد ذكرها فى سياق البحث . وقد وجه الانتقاد إلى مؤتمر القمة على أساس أنه أصبح لا يمثل القمة ، وأن الاتصال المباشر الذى يتم بين الرؤساء والذى يساعد على تقريب وجهات النظر وحل الخلافات قد أصبح غير ذى قيمة ، خاصة أن سلطات رؤساء الدول فى أفريقيا – كما أشرنا من قبل – سلطات واسعة ، مما يتيح إنجاز أمور كثيرة تعجز الاتصالات الدبلوماسية العادية عن التوصّل إليها . ولكنّ هناك رأياً آخر بأن انعقاد مجلس رؤساء الدول والحكومات على المستوى الدبلوماسى يتيح فرصة أكبر للتوصل إلى حلول جيدة ومدروسة للمشاكل المعروضة عليه ، وأن ذلك لا يمثل انتقاصاً من قدرة منظمة الوحدة الأفريقية ، بل يعتبر خطوة جيدة فى سبيل التوصل إلى نتائج حقيقية لمشاكل القارة[٤] ، ويرى هذا الرأى أن مؤتمرات السفراء هى التى حددت النتائج المهمة ، خاصة فى التاريخ الأوربى ، وأن مؤتمرات القمة ماكانت إلا الواجهة النهائية للنتائج التى توصل إليها السفراء ، ولعل هذا يتفق مع الرأى السابق ذكره فى مقدمة الموضوع ، والذى يرى أنه لا فائدة حقيقية من مؤتمرات القمة ما لم تكن الترتيبات الدبلوماسية قد سبقتها ومهدت لانعقادها وللنتائج التى يمكن أن تصل إليها ، ولعل مؤتمر برلين عام ١٨٨٤ والذى كان على مستوى السفراء أبلغ مثل على ذلك ، حيث حدد هذا المؤتمر تاريخ أفريقيا حتى الآن . ويرى أصحاب هذا الرأى أن المؤتمرات

التى تتم على مستوى السفراء تخفف من حدة التصادم فى الرأى والتى تحدث فى المؤتمرات التى تعقد على مستوى القمة ، وأنها تقوم بدور الوسيط للتوفيق بين الآراء المختلفة ، لأنها أقدر على تقبل المناقشة والقيام بها ، فى حين أنه من الصعب على الرؤساء التنازل عن أحكامهم والتوصل إلى حلول وسط ، كما أن المؤتمرات على مستوى السفراء تقصى العامل الشخصى الذى يسود مؤتمرات القمة ، وتقوم بوضع القرارات بناء على دراسة موضوعية يسودها التعقل الحرفى .

وقد علق البعض بأن أنجح[٥] مؤتمرات رؤساء الدول والحكومات التى عقدت فى نطاق منظمة الوحدة الأفريقية هما مؤتمرا ١٩٦٩ ، ١٩٧٠ ، والذى كان أكثر من نصف ممثلى الدول على مستوى السفراء[٦] .

فى مؤتمرات القمة لا يتوافر الوقت ولا السهولة اللازمة للمناقشات الطويلة ، ولا الوسيلة الكافية لإرضاء وجهات النظر المتعارضة عن طريق الحلول الوسط ، لأن الرؤساء عادة يصدرون الأوامر ولا يتوقعون لها مناقشة ، ولا يتوقعون أيضاً عرض وجهات نظرهم ومناقشتها[٧] مما يؤدى إلى صدور قرارات وتصريحات مائعة ، حتى لا يعلن عن الخلاف بين القمة المجتمعة ، وهذا يؤدى إلى تعقد وزيادة المشاكل بدلا من التوصل إلى الحلول السلمية لها[٨] .

وبرغم الانتقادات التى توجه إلى مؤتمر رؤساء الدول والحكومات على مستوى القمة ، فإنه تجب الإشارة إلى أن أحد مصادر القوة فى منظمة الوحدة الأفريقية هو مؤتمر القمة ، فمع أن مجلس الوزراء هو الذى يقوم بالإعداد والعمل الفعلى لمشكلات القارة ، سواء الإدارية منها أو السياسية ، فإن مؤتمر القمة هو الذى يجذب الاهتمام السياسى داخل وخارج القارة ، وكثيراً ما يحدث فى الجلسات المغلقة أن يسمح لأجهزة الإعلام بتسجيل صور رؤساء الدول المتنازعة وهم يتصافحون أو يتعانقون[٩] وتعتبر مؤتمرات القمة فرصة هامة للقاءات الشخصية بين الزعماء ،

حيث تعمل على إنهاء الخلاف كما حدث فى مؤتمر قمة ١٩٧٣ عندما تصالح الرئيس نيريرى والرئيس عيدى أمين بعد النزاع الطويل الذى كان قائماً بينهما ، وكذلك تم التصالح بين كل من الرئيس كاوندا والرئيس جاوون والرئيس نيريرى . بعد أحداث بيافرا[١٠] .

وقد طرأ عامل جديد على العلاقات الدولية الأفريقية ، فقد حدثت سلسلة من التغيرات فى الرؤساء القدماء ، كما زاد عدد الدول الأعضاء وبالتالى عدد الرؤساء الجدد ، فبعد أن كانت عضوية المنظمة مقصورة على ٣٢ دولة فى عام ١٩٦٣ أصبحت الآن خمسين دولة . كما أنه بقى من الرؤساء القدماء سبعة رؤساء فقط ، هذا التغيير فى عدد الأعضاء وفى الرؤساء أعطى اجتماع القمة أهمية كبرى ، لأنه وسيلة لالتقاء وتعارف هؤلاء الرؤساء الجدد فى العلاقات الدولية الأفريقية ، ولتبادل وجهات النظر فيما بينهم . ولقد طالبت تونس وزامبيا بإدخال تعديل فى الميثاق ، يقضى بأن تكون دورات اجتماع المؤتمر مرة كل عامين ، بشرط حضور رؤساء الدول شخصياً[١١] ، ولكن لم توافق باقى الدول على ذلك .

وقد اعتمدت الدول المطالبة بالتعديل المقترح على أن الفترة المحددة بعام بالنسبة لاجتماعات رؤساء الدول والحكومات تعتبر فترة قصيرة نسبياً ، كانت ضرورية فى بداية تكوين المنظمة ، لضرورة وضع أسس ثابتة ، أما الآن فقد استقرت الأوضاع ، وأصبحت مدة عام مدة قصيرة . والواقع أن الأحداث فى داخل أفريقيا تتجدد سريعاً ، وبثار من القضايا ما يحتاج إلى المناقشة السريعة والواضحة لإيجاد الحلول المناسبة ، ولو أخذ باقتراح تونس وزامبيا فقد يؤدى ذلك إلى تجميد اللقاءات ، وهو ما لا يتفق مع الأهداف المرجوة من اللقاء بين القادة الأفارقة ، الذين يقومون عن طريق هذه الاجتماعات بدراسة المشاكل العامة لأفريقيا ، وذلك بالتشاور فيما بينهم لصالح شعوبها .

كما أن هذه اللقاءات تقرب كثيراً من وجهة النظر بين رؤساء الدول وقد بينت تونس فى اقتراحها أن تجربة المؤتمرات الأولى أوضحت أن عدد رؤساء الدول والحكومات الأفريقية الذين اشتركوا فيها قد أخذ فى الانخفاض من مؤتمر لآخر ، وأن ذلك يفقد مجلس رؤساء الدول والحكومات فاعليته وهيبته ، وفى الواقع أن هذا – حتى ولوكان صحيحاً – لا يبرر مد الفترة بين دورات الانعقاد ، بل يعتبر قضية قائمة بذاتها ، وموضوعاً مستقلا اختلفت الآراء بشأنه .

وعلى عكس هذا الاتجاه ، نجد أن الرئيس محمد جعفر النميرى رئيس جمهورية السودان ، ورئيس الدورة الأخيرة لمؤتمر القمة الذى عقد فى الخرطوم فى الفترة من ١٨ – ٢٢ يوليو ١٩٧٨ ، نجده قد طالب فى خطبته الافتتاحية للمؤتمر بضرورة تعديل ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية بما يتسم ومتطلبات المرحلة الحالية التى يحياها عالم اليوم ، وأفريقيا على وجه الخصوص ، وطالب بأن يكون اجتماع رؤساء الدول الأفارقة فى مؤتمرهم التابع من منظمة الوحدة الأفريقية مرتين على الأقل خلال كل عام ، وألا يتحمل رئيس الدورة فترة العام بمفرده ، وإنما يجب أن يعاونه نوابه فى تحمل المسئولية معه . وقد قرر مؤتمر القمة فى ختام دورته أن يعهد إلى اللجنة القانونية التابعة للمنظمة بدراسة هذا الاقتراح ، وتقديم مقترحاتها إلى مؤتمر القمة القادم ، والذى تقرر عقده فى منروفيا عاصمة ليبريا فى خلال شهر يوليو عام ١٩٧٩ [١٢] .

ومازال مؤتمر القمة ينعقد دورياً مرة كل عام فى دورات عادية ، وقد ينعقد فى دورات غير عادية بناء على طلب أية دولة من الدول الأعضاء ، وبشرط موافقة ثلثى الأعضاء [١٣] لانعقاد الدورة غير العادية . والفرق بين الدورة العادية والدورة غير العادية . أن المجلس فى الدورة العادية ينظر فى جدول أعمال يتضمن أكثر من موضوع ، ويتولى مجلس الوزراء الإعداد لهذه الدورة . وإدراج المسائل المهمة فى

جدول أعمال مؤتمر القمة ، أما الدورةغير العادية فلا تتضمن أكثر من موضوع واحد محدد تعقد الدورة الطارئة لمناقشته .

ومنذ إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية وحتى الآن لم ينعقد مؤتمر رؤساء الدول والحكومات إلا مرة واحدة فى عام ١٩٧٦ ، عندما طلبت أثيوبيا والصومال رسمياً عقد مؤتمر القمة غير العادى لوقف نزيف الدم فى أنجولا ، وقد فشل المؤتمر فى التوصل إلى حل المشكلة .[١٤] ولعل هذا يثير التساؤل حول عدم دعوة مؤتمر القمة إلى دورات انعقاد غير عادية فى حين أن مجلس وزراء المنظمة – وهو ثانى جهاز فى المنظمة ويتبع مجلس رؤساء الدول والحكومات – قد عقد حتى عام ١٩٧٧ إحدى عشرة جلسة غير عادية[١٥] . ولعل السبب فى ذلك يرجع إلى صعوبة اجتماع ٥٠ رئيس دولة وحكومة بطريقة طارئة ، كما أن مجلس الوزراء أقدر على مناقشة المشاكل وإيجاد الحلول لها من مؤتمر القمة ، الذى يحاول الابتعاد عن التعرض للمنازعات السافرة ، خاصة أن الدورات غير العادية تتناول عادة مواضيع شائكة يصعب على القادة أن يخرجوا من اجتماعاتهم بدون لتيجة محددة تجاهها ، وإن خرجوا بنتيجة تكون غير ملائمة ، وقد حاول هوفى بوانييه رئيس ساحل العاج دعوة مؤتمر القمة إلى الانعقاد فى دورة غير عادية لمناقشة مبدأ الحوار مع جنوب أفريقيا فى عام ١٩٧١ ، ولكنه فشل فى الحصول على موافقة $\frac{2}{3}$ الأعضاء . وجلسات مجلس رؤساء الدول والحكومات جلسات سرية ، وإن كان للمجلس أن يقرر علانيتها بالأغلبية البسيطة . ومؤتمر القمة أو مجلس رؤساء الدول والحكومات هو الجهاز الأعلى فى منظمة الوحدة الأفريقية ، وهو يعتبر بمثابة البرلمان لها . واختصاصات مؤتمر القمة تمتد لتشمل جميع أعمال منظمة الوحدة الأفريقية وتمتد سلطته لمناقشة كل المواضيع . ويمكن أن تقسم اختصاصاته إلى اختصاصات سياسية واقتصادية ، واجتماعية وإدارية ، ودستورية وقانونية . فمن سلطة المؤتمر أن يناقش المسائل ذات

الأهمية المشتركة لأفريقيا ، ويقوم بالتنسيق واتخاذ السياسة المعينة فى القضايا الأفريقية ، ويترك لمجلس الوزراء مهمة تطبيقها .كما أن مؤتمر القمة يقوم بالتصديق على التوصيات التى يتخذها مجلس وزراء المنظمة ، والتى لا تصبح سارية المفعول حتى يتم التصديق عليها . ومن أهم اختصاصات مؤتمر القمة التسوية السلمية للمنازعات التى قد تنشأ بين الدول الأفريقية ، فمع أنه قد تم إنشاء لجنة للوساطة والتوفيق والتحكيم مُهمتها التسوية للمنازعات ، وذلك فى ٢١ يوليو ١٩٦٤ فى مؤتمر القمة الثانى الذى عقد بالقاهرة ، فإن أطراف النزاع كثيراً ما يفضلون المفاوضات المباشرة ، والتسوية لمنازعاتهم من خلال المنظمة نفسها ، وعن طريق دبلوماسية القمة ، سواء فى أثناء انعقاد المؤتمر أو تكوين لجان وساطة مصغرة من القادة الأفارقة أنفسهم .

وإلى جانب هذه الاختصاصات السياسية الهامة ، فإن لمجلس رؤساء الدول والحكومات اختصاصات إدارية واسعة النطاق ، حيث إن للمجلس حق إنشاء هيئات جديدة ، ووكالات متخصصة أفريقية تابعة للمنظمة. والقرارات التى يتخذها مجلس رؤساء الدول والحكومات تقوم بتنفيذها أجهزة المنظمة المختلفة ، أما التوصيات التى تتخذها هذة الأجهزة فيجب أن يوافق عليها المجلس قبل وضعها موضع التنفيذ . وللمجلس أن يقوم باختيار السكرتير الإدارى العام للمنظمة ، وذلك بالاقتراع السرى وبأغلبية الثلثين ، وقد كان أول سكرتير إدارى للمنظمة ديالوتيلى (غينيا) وتم تعيينه فى عام ١٩٦٤ ، ثم تبعه أنزوا يكانجكى ممثل الكاميرون فى يونية عام ١٩٧٢ ، وبعد أن قدم استقالته تم اختيار ولبم أتيكى (الكاميرون) فى يونية ١٩٧٤ ، ثم أخيراً آدم كودجو (توجو) فى يونية ١٩٧٨ .

ويقوم المجلس بتعيين الأمناء المساعدين للمنظمة ، وذلك بالاقتراع السرى أيضاً وبأغلبية الثلثين . وللمجلس حق إنهاء خدمة السكرتير الإدارى والأمناء

المساعدين . وللمجلس الحق فى تعيين وتنحية أعضاء لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم وذلك بأغلبية الثلثين . وللمجلس أن يفسر أية مسألة تثار بشأن الميثاق أو أن يقوم بتعديل الميثاق بشرط أغلبية الثلثين .

ويجب الإشارة إلى أن القرارات التى يتخذها مجلس رؤساء الدول والحكومات ، وخاصة القرارات السياسية ، هى توصيات للدول الأعضاء ، شأن التوصيات التى تتخذها الجمعية العامة للأمم المتحدة ، فليس للمجلس أن يتدخل فى سيادة الدول الأعضاء فى المنظمة ، وذلك لأن ميثاق المنظمة ينص على احترام السيادة الوطنية للدول الأعضاء ، ويتوقف تنفيذ قرارات المنظمة على حسن النية لدى الدول الأعضاء وعلى رغبة تلك الدول فى تنفيذ القرارات . أما القرارات الخاصة بالبناء الداخلى للمنظمة ، أوكيفية قيام المنظمة بوظائفها ، والقرارات الخاصة بالميزانية ، وتعيين الأمين العام للمنظمة ، وإنشاء اللجان الفرعية – فهى قرارات ملزمة لأنها تتعلق بسير عمل المنظمة نفسها[١٦] .

وقد عالج مؤتمر القمة الأفريقى الكثير من القضايا والمشاكل الأفريقية منذ إنشاء المنظمة فى عام ١٩٦٣ وحتى الآن . وقد اختلفت المشاكل والقضايا بمرور الوقت ، وطبقاً للتطور السياسى الذى طرأ على الدول الأفريقية وعلى العالم كله . وتراوحت القضايا التى ناقشها المؤتمر بين فكرة الوحدة الأفريقية فى حد ذاتها وبين المشاكل التى تثور فى داخل الدول الأفريقية ، كالحركات الانفصالية أو تغيير الحكم فى دولة ، ومدى ارتباط ذلك بالشئون الداخلية للدولة ، ومدى قدرة المنظمة على التدخل . وتناول المؤتمر أيضاً قضايا الدفاع المشترك ، وتصفية الاستعمار وعدم الانحياز وغير ذلك . وسوف نعرض لبعض هذه القضايا . .

١ – فكرة الوحدة الأفريقية :

شغلت هذه القضية أذهان رؤساء الدول الأفريقية وخاصة فى السنوات الأولى من ممارسة مؤتمر رؤساء الدول والحكومات لأعماله . ففى مؤتمر أديس أبابا التحضيرى لوزراء الخارجية فى ١٩٦٣ كان هناك جدل واسع حول فكرة الوحدة ، والشكل الذى سيشرف على تنفيذها ، وتقدمت تسع دول باقتراحات مختلفة بهذا الشأن . ولم يتمكن المؤتمر فى النهاية من التوصل إلى قرار حاسم بهذا الشأن ، وتقرر تحويل الموضوع إلى مؤتمر القمة حتى يبت فيه برأى . وقد تكررت الانقسامات داخل مؤتمر رؤساء الدول والحكومات حول شكل الوحدة وشكل المنظمة المزمع إنشاؤها . ولا شك أن الأساس الفلسفى للوحدة الأفريقية يقوم على الشخصية الأفريقية فى حد ذاتها . وقد عرّف الرئيس ليوبولد سنجور رئيس السنغال هذه الشخصية بأنها رابطة سابقة للتاريخ ، وأن جذورها تنبع من الرابطة الجغرافية ، ومن التراث الثقافى والإنسانى ، وأن الشخصية الأفريقية سابقة على المسيحية والإسلام ، وأنها أقدم من الحضارات الأوربية . وعرّف « الأفريقية » بأنها مجموعة القيم الحضارية الأفريقية . وأضاف الرئيس سنجور إلى ذلك بأن تحقيق الوحدة الأفريقية لن يتأتى إلا إذا أدرك القادة وحدة التراث الأفريقى وآمنوا بأفريقيتهم .

وأما الرئيس سيكوتورى رئيس غينيا فقد آمن بأن الأفريقية تنبع من الإنسانية الأفريقية نفسها ، أما الرئيس هو فى بوانيه رئيس ساحل العاج فقد نادى بأن الأفريقية هى التضامن والتراث الثقافى . ومع اختلاف الآراء حول منبع وجذور الأفريقية اجتمعت الآراء على وجود رابطة أكيدة ودقيقة بين الدول الأفريقية ، سواء كانت نابعة من التاريخ ، أو التقارب الجغرافى ، أو التراث الثقافى ، أو الإنسانية الأفريقية ، فهى حقيقة واقعة يجب بلورتها بشكل أو بآخر[١٧] .

أما فى مجال تحقيق التضامن الأفريقى فقد كانت هناك ثلاث مدارس :

أولاً : أصحاب هذا الاتجاه ينادون بالوحدة الفيدرالية الشاملة والعاجلة بين الدول الأفريقية وفى مقدمة أنصار الوحدة الأفريقية الشاملة الكاملة العاجلة كان الرئيس كوامى نكروما رئيس جمهورية غانا فى ذلك الوقت . وقد نادى بتوحيد القارة فى المؤتمرات الأفريقية كافة وفى مؤلفاته ودراساته بصفته مفكراً أفريقياً . وقد نادى نكروما بأن اتحاد أفريقياً فوراً هو السبيل الوحيد لمحاربة الاستعمار ؛ خاصة الاستعمار الاقتصادى القائم على استغلال الأوضاع الاقتصادية المتدهورة فى الوحدات السياسية الأفريقية المصطنعة ، والتى أصبحت بعد الاستقلال دولا تعتمد اقتصادياً على قوى خارجية . كما نادى بأن اتحاد أفريقيا الكامل هو الحل الوحيد للمنازعات على الحدود بين الدول الأفريقية المتجاورة ، وأن أفريقيا لن تستطيع أن تجعل من مبدأ عدم الانحياز رابطة مذهبية حقيقية ما لم تدافع عن هذا المبدأ ، وهى فى موقف قوى وهذه القوة لن تتوافر إلا فى ظل الاتحاد ، وقد قام نكروما بتقديم مشروع متكامل للشكل الذى ستتم به الوحدة الأفريقية ، فاقترح أولاً تكوين مجلس من وزراء خارجية الدول الأفريقية ؛ وينبثق عن هذا المجلس خمس لجان ، لجنة تقوم بوضع الدستور للحكومة الأفريقية الجديدة ، واللجنة الثانية تكلف بالنظر فى مشروعات الوحدة الاقتصادية ، واللجنة الثالثة تكلف بوضع أسس السياسة الخارجية المشتركة ، واللجنة الرابعة تخصص للدفاع وإقامة جيش مشترك . أما اللجنة الخامسة والأخيرة فلبحث قواعد منح الجنسية الأفريقية المشتركة . وبعد أن تنتهى هذه اللجان من عملها ترفع تقريرها لمجلس وزراء الخارجية ، ويتولى المجلس فحص التقارير المقدمة ثم يقدم تقريره بعد ستة شهور بالشكل النهائى إلى مجلس رؤساء الدول والحكومات . كما اقترح نكروما إقامة الحكومة الأفريقية الفيدرالية فى أفريقيا الوسطى أو فى زائير ، باعتبار أن هاتين الدولتين تتوسطان القارة الأفريقية .

وقد لاقى هذا المشروع معارضة شديدة فى مؤتمر أديس أبابا ، ولم يؤيده إلا « ميلتون أوبوتى » رئيس وزراء أوغندا وقتئذ[١٨] . ولم ييأس نكروما ، بل عرض اقتراحه مرة أخرى فى مؤتمر القمة الثانى الذى عقد فى القاهرة فى عام ١٩٦٤ ، وحتى تتخلص الدول الأفريقية من المأزق الذى ووجهت به قررت الدول المجتمعة تشكيل لجنة لفحص المشروع وتقديم تقريرها لمؤتمر القمة التالى . وقد عقد مؤتمر القمة التالى فى أكرا فى عام ١٩٦٥ وقد تقدّم نكروما بمشروعه مرة أخرى بعد إدخال بعض التعديلات عليه ، واقترح تشكيل مجلس تنفيذى لوضع الخطوات اللازمة لتنفيذ المشروع وعندما تم التصويت على المشروع الثانى فشل فشلاً ذريعاً ، ولما كانت غانا هى الدولة المضيفة فقد تقرر – إرضاءً لنكروما – تكوين لجنة أخرى لإعادة النظر فى المشروع وعرضه فى مؤتمر القمّة التالى . وقد علق الرئيس السنغالى ليوبولد سنجور على هذا المشروع » بأنه لو حاولت الدول الأفريقية تحقيق هذا المشروع فستصاب بكارثة ، فالظروف الأفريقية ليست مناسبة ، وظروف القارة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تجعل هذا المشروع أقرب إلى الخيال . ولم يناقش الموضوع مرة أخرى فى مؤتمر القمة الذى عقد فى أديس أبابا عام ١٩٦٦ ، لأن دعامته وهو الرئيس الغانى نكروما كان قد تعرّض لانقلاب أطاح بحكومته فى نوفمبر ١٩٦٦ ، وانتهت بذلك إحدى القضايا التى شغلت مؤتمرات القمة الأولى فى تاريخ منظمة الوحدة الأفريقية . ومن الملاحظ أن المؤتمر لم يتخذ قراراً نهائياً فى هذا الموضوع ، وهى السمة الغالبة على مؤتمرات القمة حينما تواجه بمشكلة حقيقية تتعلق بالاختلاف فى وجهات النظر بين رؤساء الدول ، وتلجأ إلى إنشاء لجان لدراسة الموضوع[١٩] . وفكرة إقامة حكومة أفريقية قارية لم تعد مطروحة للبحث الآن ، وإن كان لا يستبعد فى المستقبل البعيد أن تثار مثل هذه الفكرة مرة أخرى ، وإن كان ذلك أمراً بعيد الاحتمال فى المستقبل القريب .

ثانياً : تقدمت «مالاجاش» بمشروع يقضى بإقامة منظمة قارية تضم كل دول القارة الأفريقية ، على أن تحتفظ كل دولة بسيادتها الكاملة ، أى أن أصحاب هذه المدرسة كانوا يفضلون إقامة تنظيم مرن ، أشبه ما يكون برابطة الكومنولث ، لا تفقد فيه أو تتنازل أى دولة عن جزء من سيادتها ، وإنما يتم التعاون فى جميع الميادين : السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، بدون فرض أو إلزام . وقد أيد هذا الاتجاه فكرة وجود مجموعة من المنظمات والاتحادات الإقليمية فى داخل القارة . وقد أيدت السنغال وتونس وغيرهما من الدول هذا الاتجاه . ولعل حداثة عهد الدول الأفريقية بالاستقلال ، ورغبة شعوبها فى التمتع به بعد أن طال تطلعها إليه جعل من العسير على تلك الدول التنازل عن جزء من سيادتها . كما أن الشك والتخوف بين الدول الأفريقية بعضها وبعض فى هذه المرحلة من مراحل التطور السياسى كانت أحد الأسباب الهامة ، فى تمسك هذه المدرسة باتفاق تعاون مرن ، لا يفرض التنازل عن أى جزء من السيادة .

ثالثاً : تبنت هذا الاتجاه معظم الدول وعلى رأسها أثيوبيا ومصر ، وقد نادى أصحاب هذه المدرسة باتخاذ موقف وسط يقتضى ضرورة السير بخطى تدريجية لتحقيق التعاون بين الدول الأفريقية فى شتى الميادين ، وعدم التدخل فى الشئون الداخلية لكل دولة أفريقية ، واحترام سيادة كل دولة وسلامة أراضيها . وإنشاء سكرتارية دائمة وجهاز دائم للتنسيق فى مجالات الاقتصاد والدفاع ، واتخاذ إجراءات مشتركة لمكافحة الاستعمار .

وقد انتهى الخلاف بين المدارس المختلفة إلى حلٍّ وسط ، وهو الميثاق الذى أنشأ منظمة الوحدة الأفريقية بشكلها الحالى ، والذى يعكس جميع التيارات الفكرية السائدة فى القارة فى هذه الفترة ، وبتوقيع ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية وبفشل مشروع الحكومة الفيدرالية الذى كان حلم الرئيس الغانى كوامى نكروما ، نجد أن

قضية الوحدة الأفريقية قد أصبحت قضية شبه منتهية ، ولم تعد إحدى القضايا الهامة التى تعرض على مؤتمرات القمة . وإنما ثارت هناك مشاكل وقضايا أخرى احتلت مكان الصدارة فى جدول أعمال مؤتمرات القمة .

٢ – عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأعضاء :

لا شك أن هذا المبدأ هو أحد المبادئ الهامة التى حكمت أعمال مؤتمرات القمة الأفريقية ، والتى أثرت على فاعلية المؤتمر ، وعلى القرارات التى اتخذها فى القضايا التى تتعلق بالقارة الأفريقية كافة ، ومازال هذا المبدأ يحكم تصرفات رؤساء الدول والحكومات حتى الآن ، وإن كان قد طرأ بعض التغيير على مدى حساسية الدول الأفريقية ، وعلى مدى تمسكها وتفسيرها لهذا المبدأ بعد أن استقرت الأحوال السياسية فى القارة ، واطمأنت الدول الأعضاء فى المنظمة على استقلالها الحديث ، بعد مرور أكثر من خمسة عشر عاماً على إنشاء المنظمة . فقد نصت المادة الثالثة من ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية على عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأعضاء وهذا المبدأ معمول به فى كل القوانين الدولية ، ولكن ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية أورد تخصيصاً حيث نصت الفقرة الخامسة من المادة الثالثة على استنكار أعمال الاغتيال السياسى بكل صوره ، والنشاط الهدام الذى تقوم به دولة مجاورة أو غير مجاورة ، وعدم التدخل فى الشئون الداخلية يعنى عدم تدخل الأعضاء فى شئون بعضهم بعضاً ، ويعنى أيضاً عدم تدخل منظمة الوحدة الأفريقية فى الشئون التى تعتبرها الدول الأعضاء شئونا داخلية .

وقد واجه المؤتمر هذه المشكلة فى ثانى دورة لانعقاده ؛ فقد قرر مؤتمر القمة الذى عقد فى القاهرة عام ١٩٦٤ أن يكون دور الانعقاد القادم فى أكرا . وقبل انعقاد المؤتمر بفترة قصيرة أثارت مجموعة من الدول الأفريقية خاصة دول المجموعة

الفرنسية عزمها على مقاطعة المؤتمر القادم فى أكرا على أساس أن غانا تنتهك مبادئ الميثاق وتتدخل فى الشئون الداخلية للدول الأعضاء ، وأن ذلك يعد انتهاكا للميثاق ولسيادة الدول الأعضاء الموقعة عليه . وطلبت تغيير مكان الانعقاد ، وهنا واجهت المنظمة أزمة حقيقية ، فإن السياسة التى تتبعها غانا هى من صميم شئونها الداخلية ولا تستطيع المنظمة ودولها مخالفة المادة الثالثة من الميثاق ، كما أن مكان المؤتمر قد تحدد من قبل فى القاهرة ، ووافقت دول المجموعة الفرنسية على ميعاد ومكان الانعقاد ، وبالتالى فتغيير المكان يعتبر خرقاً لدستور المنظمة ، إلى جانب أن مقاطعة المجموعة الفرنسية وكان عددها ١٢ دولة يقلل كثيراً من أهمية مؤتمر القمة ، خاصة أنه حديث الإنشاء ، لم ترتكز سياسته ولا قواعده بعد . وقد تدخلت نيجيريا وأثيوبيا لإنقاذ الموقف ، وطلبتا عقد جلسة طارئة لمجلس وزراء المنظمة لدراسة المشكلة وأصدر المجلس توصية بعقد المؤتمر فى أكرا كما كان محدداً له من قبل ، على أن تقوم غانا بالإيفاء ببعض التعهدات ، وفعلا عقد المؤتمر فى ٢١ أكتوبر ١٩٦٥ فى أكرا ، وناقش بعض الموضوعات الهامة ومنها مشكلة اللاجئين فى أفريقيا ، وأصدر فيها القرار ٢٧ الذى يعتبر أحد القرارات الهامة فى تاريخ المنظمة ، بالرغم من امتناع ثمانى دول من المجموعة الفرنسية عن حضور المؤتمر ، ويعتبر هذا نجاحا من جانب المؤتمر حيث تمسك بنص من أهم النصوص الواردة فى الميثاق ، وهو عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأعضاء ، والذى أصبح قاعدة لسياسة مؤتمرات القمة فيما بعد ، ولعل رؤساء الدول والحكومات بتصرفهم هذا قد جنبوا أنفسهم أزمات خطيرة ، فلو استجابوا إلى مطالب المجموعة الفرنسية ودرسوا فعلا هل غانا تتدخل فى الشئون الداخلية للدول الأعضاء أو لا وغيروا بناء على ذلك مقر الاجتماع لتعرضت المنظمة للانهيار ، لأن العلاقات بين الدول الأفريقية – خاصة خلال السنوات الأولى من الاستقلال ، وإنشاء المنظمة – لم تكن قد استقرت

بعد ، وكانت كل دولة توجه للأخرى اتهامات بتدخلها فى شئونها الداخلية ، مما كان سيمثل دائرة مفرغة قد تؤدى إلى انهيار المنظمة نفسها . ولكن الآن – وبعد استقرار الأوضاع السياسية نوعاً فى القارة – قلت حدة هذه الاتهامات .

وقد حدث تطور فى العلاقات الدولية بين الدول الأفريقية ، وإن ظلت منظمة الوحدة الأفريقية حريصة تماماً على عدم التدخل بأى صورة من الصور فى الشئون الداخلية للدول الأعضاء .

وقد عكس الوضع فى أوغندا بعد الانقلاب العسكرى فيها بقيادة عيدى أمين الذى أطاح بالرئيس أوبوتى – عكس هذه المشكلة ، وتعرض لموقف المنظمات العالمية أو الإقليمية من الاعتراف بحكومة جاءت عقب تغيير غير دستورى فى نظام الحكم ، وقد أصبحت الانقلابات العسكرية فى أفريقيا ظاهرة سياسية تستحق الدراسة[٢٠] وقد أثار الرئيس كاوندا رئيس زامبيا ورئيس مؤتمر القمة فى هذا الوقت مشكلة : هل تعترف المنظمة بشرعية الحكومة الجديدة فى أوغندا أو لا ؟ فى حين أثارت مجموعة من الدول الأعضاء أن مبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية يمنع المنظمة من التدخل فى شئون أوغندا وغيرها من الدول ، وأن نظام الحكم من صميم الشئون الداخلية لكل دولة ، وليس من حق المنظمة الدولية الاعتراف أو عدم الاعتراف به . وانتهى الأمر إلى الاعتراف بالوضع الجديد فى أوغندا ، وقبول حكومة عيدى أمين ممثلا عن أوغندا فى المنظمة .

وقد كانت الأحوال السياسية السائدة فى القارة فى تلك الفترة أحد الأسباب الهامة التى أدت إلى إثارة مشكلة عدم التدخل فى الشئون الداخلية على هذه الدرجة من الحدة . فقد حدث من الانقلابات فى أفريقيا الكثير كما بدأ العمل فى سد « كابورا باسا » فى موزمبيق ، وما يعنيه هذا من تأكيد للوجود البرتغالى ، وتحقيق لمصالح جمهورية جنوب أفريقيا بالرغم من اعتراض القادة الأفارقة على ذلك .

وزادت حدة الصراع فى أنجولا ضد الاستعمار البرتغالى ، واستمر الوجودالاستعمارى العنصرى فى روديسيا ، ولم يظهر أثر للمقاطعة الاقتصادية التى فرضتها الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية على حكومة إيان سميث العنصرية . هذا إلى جانب أن جنوب أفريقيا صعدت أعمالها الوحشية ضد الحركات الوطنية فى جنوب أفريقيا تحت نطاق قانون الإرهاب . إلى جانب الأحداث الخطيرة التى حدثت فى غينيا ، حيث تم الاعتداء المسلح على كوناكرى العاصمة من القوات البرتغالية المؤيدة بقوات بلجيكية . وبالإضافة لهذه الأحداث السياسية كان هناك تدهور فى الموقف الاقتصادى للقارة الأفريقية ، فقد قلّت نسبة المعونات الاقتصادية المقدمة للقارة ، إلى جانب أن خمس خطط فقط للتنمية من حوالى ٣١ خطة كانت قد حققت بعض النجاح . كل هذه العوامل مجتمعة أدت إلى إحساس القادة الأفارقة بأن الأحداث الأخيرة فى أوغندا ما هى إلا حلقة من سلسلة تهدف إلى العودة بالقارة للخضوع للاستعمار بأشكاله المختلفة ، سواء الجديد منها أو القديم ، إلى جانب أن معظم القادة الذين تزعموا الدعوة إلى عدم الاعتراف بحكومة عيدى أمين كانوا من القادة القدماء فى أفريقيا ، وكانوا هم أنفسهم يخشون من حدوث انقلابات مماثلةفى دولهم ، ولعل فى خطب وتصريحات نيريرى وسيكوتورى وكاوندا ما يشير إلى ذلك .

وفى هذه الأزمة نجد أن ثلاثة من المسئولين فى المنظمة أعلنوا صراحة ضرورة عدم اعتراف المنظمة بالحكومة القائمة فى أوغندا ، بالرغم من أن سياسة المنظمة كانت قائمة على عدم التدخل فى الشئون الداخلية . فقد دعا كاوندا (زامبيا) رئيس مؤتمر القمة ، وديالو تيالى (غينيا) السكرتير الإدارى للمنظمة ، وعمر عارته (الصومال) رئيس مجلس وزراء المنظمة ، إلى عدم عقد مؤتمر القمة القادم الذى كان سيُعقد فى يونية ١٩٧١ فى كمبالا العاصمة الأوغندية . وانقسمت الدول

الأفريقية حتى إنه لم يمكن عقد مجلس لوزراء الخارجية كان مقرراً انعقاده فى فبراير ١٩٧١ بمدينة أديس أبابا ولإنهاء الخلاف قام كينث كاوندا رئيس مؤتمر القمة بالاتصال المباشر برؤساء الدول الأعضاء فى منظمة الوحدة الأفريقية يطلب الموافقة على تغيير مقر انعقاد مؤتمر القمة إلى أديس أبابا مقر المنظمة ، حتى لا يتعرض المؤتمر إلى الفشل لامتناع الدول عن الحضور ، وحتى لا يتأجل انعقاد المؤتمر بالرغم من قرار مؤتمر القمة السابق بتحديد موعد اجتماعه . وقد استطاع (كاوندا) أن يحصل على رد ٣٢ رئيس دولة بالموافقة على عقد المؤتمر فى أديس أبابا فى يونية ١٩٧١ ، وقاطعته أوغندا وأفريقيا الوسطى فقط . وقد لجأ كاوندا إلى هذا الإجراء الجديد فى تاريخ المنظمة ، والذى وافقت الدول بطريقة فعلية على شرعيته ، ولم تُدْعَ جلسة طارئة لمؤتمر القمة لعدم إمكان ذلك من الناحية الفعلية ، لأن الرؤساء كما سبق أن ذكرت لا يفضلون مناقشة الأزمات فى الجلسات الطارئة .

وقد ساعدت الأحوال السياسية فى القارة الأفريقية وكذلك النفوذ الشخصى لكل من كاوندا ونيريرى وسيكوتورى على تغيير مكان الانعقاد ، ولكن بقى مبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية قائماً فلم يعلن المؤتمر عن عدم اعترافه بحكومة عيدى أمين . ولعلنا يجب أن نقارن ما حدث هنا بما حدث فى مؤتمر القمة الذى عقد فى كمبالا فى عام ١٩٧٥ ، ففى أثناء اجتماع المؤتمر حدث انقلاب فى نيجيريا ضد الجنرال (جاوون) الذى يمثل نيجيريا فى المؤتمر ، وقد استمر المؤتمر فى الانعقاد ولم ينظر فى الموضوع أصلا على اعتبار أنه من شئون نيجيريا الداخلية ، وقد سافر جاوون إلى توجو . وغادر خمسة من الرؤساء مقر الاجتماع مباشرة بعد أنباء الانقلاب وقيل إن ذلك حدث خوفاً منهم على مناصبهم[٢١] .

وقد أُثير مبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية فى مؤتمر كمبالا ، ولكن بطريقة أخرى ، فلأول مرة فى تاريخ المنظمة يمتنع رؤساء خمس دول أفريقية عن حضور

اجتماعات مؤتمر القمة احتجاجا على رئاسة عيدى أمين للدورة ، وعلى الأحداث التى تجرى داخل أوغندا . فقد أعلن رؤساء دول تنزانيا وزامبيا وموزمبيق وبوتسوانا عن عدم حضور الاجتماعات ويمثلهم وزراء خارجيتهم . وقد هاجم نيريرى الأحداث التى تجرى فى أوغندا . وهاجم منظمة الوحدة الأفريقية لعدم تدخلها بحجة التزامها بالمادة الثالثة من الميثاق ، وأشار إلى أنه لا يحق للمنظمة أن تعترض على سياسة جمهورية جنوب أفريقيا ، فى حين أن هناك مجازر تحدث فى دولة أفريقية مستقلة بحجة التمسك بالميثاق ، ولكن هذه التصريحات من جانب نيريرى لم تؤثر فى اتجاه مؤتمرات القمة . وانعقد المؤتمر فعلا ، وتناول كثيراً من الأمور المهمة ، وخاصة فيما يتعلق بالاستعمار الاستيطانى . ولعل إحدى القضايا الهامة التى وضعت مؤتمر القمة موضع الاختبار فيما يتعلق بمبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية هى قضية الحركة الانفصالية فى بيافرا ، فبالرغم من إصرار الحكومة الفيدرالية على أن بيافرا موضوع من الشئون الداخلية فى نيجيريا فإن مؤتمر القمة قد قرر النظر فى هذه القضية لما لها من أهمية بالنسبة للقارة الأفريقية ، خاصة أن تدفق الأسلحة من خارج القارة ، ووجود خبراء عسكريين من دول أخرى فى بيافرا ، واعتراف بعض الدول فى داخل وخارج القارة ببيافرا كدولة مستقلة – جعل الموضوع يمثل أهمية للقارة كلها[٢٢] .

ومع أن الموضوع لم يدرج فى جدول أعمال مؤتمر القمة فإن المؤتمر رأى النظر فى الموضوع بعد أن أعلن صراحة أنه يعتبر من الشئون الداخلية لنيجيريا ، وأن حل المشكلة أساساً من اختصاص الحكومة الفيدرالية النيجيرية . وقد جاء قرار مؤتمر القمة فيما يختص بهذا الشأن مؤكدا لهذا ، كما أن المؤتمر قرر تكوين لجنة استشارية من رؤساء ست دول هى : الكاميرون – زائير – أثيوبيا – غانا – ليبيريا والنيجر لمحاولة مساعدة الحكومة الفيدرالية فى مواجهة المشكلة ، وأطلق على تلك اللجنة

(اللجنة الاستشارية للمشكلة النيجيرية) وقد تم اختيار اللجنة على أساس دقيق . فمن المعروف أن أهيدجو رئيس الكاميرون كان متعاطفا مع بيافرا ، للعلاقات الوطيدة بين (الأبو) وبين الكاميرون ، وبخاصة الجزء الغربى ، الذى كان فى فترة جزءاً من شرق نيجيريا . أما ديورى (رئيس النيجر) فقد كان متعاطفاً مع المسلمين والحكومة الفيدرالية ، بحكم الروابط الدينية التى تربط شمال نيجيريا بالنيجر ، كذلك لأسباب اقتصادية ، لأن النيجر يعتمد على الخط الذى يربط بين النيجر وشمال نيجيريا كمخرج حيوى لها . أما هيلا سلاسى (أثيوبيا) وتيمان (ليبيريا) فقد كان لكل منهما وزنه السياسى فى القارة ، وعرف عنهما التوسط فى المنازعات . أما أنكرا (رئيس غانا) فقد كان على علاقات شخصية بكل من جاوون رئيس الحكومة الفيدرالية فى نيجيريا وقائد الحركة الانفصالية فى بيافرا . وقد مارست اللجنة أعمالها فعلا ، واستقبلها الجنرال جاوون ، وإن كان قد أعلن منذ البداية أن هذه ليست لجنة للوساطة ، وإنما هى لجنة استشارية فقط . وأكد أن بيافرا من الشئون الداخلية لنيجيريا وقد عرضت القضية فى مؤتمر القمة الذى عقد فى الجزائر فى سبتمبر ١٩٦٨ ، واتخذ المؤتمر قراراً يعرب فيه عن امتنانه لجميع رؤساء الدول أعضاء اللجنة الاستشارية ، وخاصة الإمبراطور هيلا سلاسى لمجهوداتهم القيمة من أجل تنفيذ مهمتهم المنوطة بهم ، بناءً على قرار كينشاسا . ودعا القرار فى نهايته اللجنة الاستشارية لمواصلة جهودها بغية تنفيذ قرارات كينشاسا والجزائر .

ثم عرض الموضوع مرة أخرى فى مؤتمر القمة الذى عقد فى أديس أبابا ، وصدر قرار مماثل يؤكد أن اللجنة لها مهمة استشارية فقط ، وأن بيافرا تعتبر من صميم الشئون الداخلية لنيجيريا . وأن قضية انفصال بيافرا يكمن حلها فى إرادة نيجيريا ، التى لها الحق فى المحافظة على وحدة الأراضى النيجيرية . وقد نجح مؤتمر القمة بذلك فى الحفاظ على مبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية لأى دولة أفريقية .

ومن أهم القضايا التى تناولها مؤتمر القمة الأفريقى فى الخرطوم فى يونية ١٩٧٨ قضية التدخل الأجنبى فى القارة ، وإنشاء قوة عسكرية أفريقية فى إطار منظمة الوحدة الأفريقية . وقد نوقش هذا الموضوع على مدى ثلاثة أيام متصلة فى المجلس الوزارى ، ولم يتمكن المجلس من التوصل إلى قرار حاسم بهذا الشأن ، وأحيل مشروع القرار إلى مؤتمر رؤساء الدول والحكومات .

وقد تباينت الآراء واختلفت بشكل واضح ، وانقسمت الدول الأفريقية إلى مجموعات بهذا الشأن .

(ا) المجموعة الأولى وهى تضم الدول التى تميل إلى المعسكر الشرقى ، ومعظم هذه الدول من الدول حديثة الاستقلال (موزمبيق – أنجولا – جزر الرأس الأخضر – ساوتومى وبرنسيب إلى جانب مالاجاش وأثيوبيا » وقد دافعت هذه المجموعة عن الوجود السوفيتى الكوبى على أنه ليس تدخلا فى شئون القارة الأفريقية ، وإنما يهدف إلى مساعدة الدول الأفريقية ، أما الوجود الفرنسى أو الغربى على وجه العموم فهو استعمار واضح ويسعى من قبل المعسكر الغربى لإعادة قبضته وهيمنته على القارة الأفريقية من جديد . وقد بدا هذا الاتجاه واضحاً فى الكلمة التى ألقاها رئيس جمهورية « بنين » الشعبية ، حيث أشاد بالدعم السوفيتى الكوبى للدول الحديثة ، وأكد أن الهدف من هذا الدعم تعزيز استقلال الدول الأفريقية ضد الاستعمار الغربى وأعوانه ، ونادى بنضال قوى العالم الثالث الثورية المتضامنة مع الاتحاد السوفيتى .

(ب) المجموعة الثانية والتى تدافع عن الوجود الغربى فى القارة ، وخاصة الوجود الفرنسى ، وقد تزعم هذا الاتجاه كل من تشاد وزائير ، وتستند هذه المجموعة إلى أن هذا الوجود قد تم بناءً على طلب من الدول الأفريقية ، وأن الدول الأفريقية فى هذه الحالة تمارس عملاً من أعمال السيادة التى تتمتع بها كل دولة

مستقلة ، فى سبيل الحفاظ على أمنها فى مواجهة الاعتداءات من قبل الدول الأخرى المساندة لقوات أجنبية أخرى . وقد أشار الرئيس التشادى فى خطابه إلى أنه استعان بالقوات الفرنسية لحماية أمن تشاد من الغزو الليبى ، وأن بلاده لم تكن لتستطيع المحافظة على أمنها وسيادتها إلا بمساعدة فرنسا .

(جـ) المجموعة الثالثة وهى تضم الدول المعتدلة ، وقد أعلنت الدول المعتدلة التى كانت مصر إحداها أنها تدين التدخل الأجنبى بكل أشكاله وصوره مهما كان مصدره ، وتدين أى وجود للمرتزقة ، وأن الوجود الأجنبى مهما كانت صورته فهو يشكل خرقاً واضحاً وصريحاً لسياسة عدم الانحياز التى تلتزم بها معظم دول القارة ، بالإضافة إلى أن التدخل الأجنبى يمثل خطراً جسيماً يهدد القارة الأفريقية ، ويضعف العمل الأفريقى المشترك ، وأنه يجب المحافظة على حياد القارة وأمنها وعدم إخضاعها لسيطرة القوى الكبرى[٢٣] .

وقد انتهت المناقشات المستفيضة فى هذا الشأن ، سواء فى مجلس وزراء المنظمة أو فى مؤتمر القمة نفسه ، إلى اتخاذ قرار مائع أكثر منه قراراً حاسماً ، يرى إدانة التدخل الأجنبى ، ولكن بدون ذكر دولة محددة ، كما لم يدعُ القرار إلى انسحاب القوات الأجنبية الموجودة فى القارة الأفريقية . وبذلك جاء أضعف من القرار الذى اتخذ فى مؤتمر قمة ليبرفيل فى عام ١٩٧٧ ، حيث نص القرار على ضرورة انسحاب القوات الأجنبية من القارة . وقد دعت السنغال فى مؤتمر قمة الخرطوم إلى اتخاذ قرار بدعوة الدول الخارجية إلى الامتناع عن التدخل فى شئون القارة الأفريقية ولكن رفض هذا الاقتراح .

ولكن فشل مؤتمر رؤساء الدول والحكومات فى التوصل إلى قرار حاسم للوجود الأجنبى فى القارة الأفريقية أمر ليس بجديد ، فالمنظمات الإقليمية ومنها منظمة الوحدة الأفريقية تقتصر قدرتها على مواجهة الشئون والأحداث والمنازعات

الإقليمية فقط ، ولكن بسبب الصراع الدولى أصبحت القضايا الإقليمية مصطبغة بصبغة عالمية فى أبعادها وآثارها ، ومرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالاتجاهات الأيديولوجية والعالمية المختلفة . وقد واجهت المنظمات الإقليمية الأخرى مثل الجامعة العربية ، ومنظمة الدول الأمريكية ، وحلف جنوب شرقىّ آسيا ، نفس المواقف فى مناطق متفرقة من العالم الغربى ، أو القارة الأمريكية ، أو القارة الآسيوية ، وأصبح التدخل الأجنبى العسكرى المباشر أو غير المباشر ظاهرة دولية سائدة لم تنجُ منها القارة الأفريقية ، بل تركزت بها هذه الظاهرة فى خلال السنوات القليلة الماضية .

أما فيما يختص بإنشاء قوة أمن أفريقية مشتركة ، فهو أمر يرتبط ارتباطاً مباشراً مع قضية التدخل الأجنبى فى أفريقيا ، فقد تردد هذا الاقتراح مرات عديدة منذ إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية فى عام ١٩٦٣ ، وإن لم تتمكن الدول الأفريقية بسبب طبيعة تكوينها وظروفها الاقتصادية والسياسية والعسكرية ، وبسبب الظروف الدولية السائدة أيضاً من تحقيقها . وقد أثيرت هذه القضية وبشكل أعمق فى مؤتمر قمة الخرطوم ، ودارت حولها مناقشات مستفيضة بين دول تؤكد ضرورة إنشاء مثل هذه القوة (السودان) وأخرى تعارض ذلك (بنين الشعبية) وانتهى الأمر إلى اتخاذ قرار يؤكد أن إنشاء قوة أمن أفريقية لن يتم إلا فى إطار منظمة الوحدة الأفريقية وبإشرافها ، وأكد القرار أن مسئولية الدفاع عن أفريقيا وأمنها تقع على عاتق الأفريقيين وحدهم ، ودعا القرار إلى إحياء لجنة الدفاع التابعة للمنظمة الأفريقية ، وتكليفها بدراسة إمكان إنشاء قوة أمن أفريقية وعرض مقترحاتها على مؤتمر القمة التالى ، وقد أشار القرار فى نفس الوقت فى ديباجته – وبالرغم من التأكيد على أن مسئولية الدفاع عن أفريقيا تقع على عاتق الأفريقيين وحدهم – إلى الحق الثابت لكل دولة فى اتخاذ جميع الإجراءات التى تراها ضرورية للحفاظ على سياستها وحريتها واستقلالها ، والمحافظة على أمنها ؛ أى أنه أباح الحق لكل دولة فى الاستعانة

بمن تراه لحماية أمنها وسيادتها ، وبمعنى آخر أن مؤتمر القمة الأفريقى لم يتوصل إلى الاتفاق على قرار واضح بشأن إنشاء قوة أمن أفريقية .

موقف الدول الأفريقية
تجاه التدخل الأجنبى فى القارة

رقم مسلسل	الدولة	مع المعسكر الغربى	مع المعسكر الشرقى	مجموعة عدم الانحياز	لا رأى لها	ملاحظات
١	الجزائر					وتميل إلى تأييد المعسكر الشرقى
٢	أنجولا					
٣	بنين					
٤	بوتسوانا					
٥	بوروندى					
٦	الكاميرون					
٧	جزر الرأس الأخضر					
٨	إمبراطورية أفريقيا الوسطى					
٩	تشاد					

رقم مسلسل	الدولة	مع المعسكر الغربي	مع المعسكر الشرقي	مجموعة عدم الانحياز	لا رأى لها	ملاحظات
١٠	جزر القمر					تم طرد وفد جزر القمر من اجتماعات مجلس الوزراء الأفريقى .
١١	الكونغو الشعبية .					
١٢	جيبوتى					وتميل إلى تأييد
١٣	مصر (ج.م.ع)					المعسكر الغربى
١٤	غينيا الاستوائية					
١٥	أثيوبيا					
١٦	الجابون					
١٧	جامبيا					
١٨	غانا					
١٩	غينيا بيساو					
٢٠	غينيا					وتميل إلى تأييد المعسكر الشرقى
٢١	ساحل العاج					

م	الدولة	مع المعسكر الغربى	مع المعسكر الشرقى	مجموعة عدم الانحياز	لا رأى لها	ملاحظات
٢٢	كينيا					وتميل إلى المعسكر الغربى .
٢٣	ليسوتو					
٢٤	ليبيريا					
٢٥	ليبيا					وتميل إلى تأييد المعسكر الشرقى
٢٦	مدغشقر					
٢٧	مالاوى					
٢٨	مالى					وتميل إلى تأييد المعسكر الشرقى
٢٩	موريتانيا					
٣٠	موريشيوس					وتميل إلى تأييد المعسكر الغربى
٣١	المغرب					
٣٢	موزمبيق					
٣٣	النيجر					
٣٤	نيجيريا					
٣٥	رواندا					
٣٦	ساوتومى وبرنسيب					

رقم مسلسل	الدولة	مع المعسكر الغربي	مع المعسكر الشرقي	مجموعة عدم الانحياز	لا رأى لها	ملاحظات
٣٧	السنغال					
٣٨	سيشل					
٣٩	سيراليون					وتميل إلى المعسكر الشرقي .
٤٠	الصومال					ويهاجم بشدة المعسكر الشرقي
٤١	السودان					
٤٢	سوازيلاند					
٤٣	تنزانيا					وتميل إلى المعسكر الشرقي .
٤٤	توجو					
٤٥	تونس					
٤٦	يوغندا					وتميل إلى المعسكر الشرقي .
٤٧	فولتا العليا					
٤٨	زائير					
٤٩	زامبيا					وتميل إلى المعسكر الشرقي .
	المجموع	١٠	١٠	٢٦	٢	

٣ – فض المنازعات بالطرق السلمية :

لاشك أنَّ مبدأ فض المنازعات بالطرق السلمية هو أحد المبادئ الهامة التى تقوم عليها المنظمات الإقليمية والعالمية أيضاً . وقد ورد مبدأ فض المنازعات بالطرق السلمية – عن طريق المفاوضات ، أو الوساطة ، أو التوفيق ، أو التحكيم – فى الفقرة الرابعة من المادة الثالثة من ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية . وبالإضافة إلى ذلك أنشأ الميثاق هيئة متخصصة مهمتها فض المنازعات التى تقع بين الدول الأفريقية ، وهى لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم ، وهى تعتبر جهازاً دائماً من أجهزة منظمة الوحدة الأفريقية ، ومما يذكر أن مؤتمر قمة أديس أبابا ١٩٦٣ لم يتمكن من التوصل إلى كيفية تكوين اللجنة ، لذلك فقد أنشئت لجنة فنية مؤقتة لدراسة الموضوع ، وقدمت مقترحاتها إلى مؤتمر القمة الأول المنعقد فى القاهرة فى ١٩٦٤ ، ولم تتم الموافقة على إنشاء اللجنة إلا فى عام ١٩٦٥ ؛ واجتمعت لأول مرة فى عام ١٩٦٧ ، ولم تنعقد بعدها . وهى مكونة من ٢١ عضواً ينتخبهم مجلس رؤساء الدول والحكومات . وهؤلاء الأعضاء يمثلون المناطق الأفريقية المختلفة ، واللجنة تتكون من ٦ من القضاة ، و ٤ من المحامين ، و٣ من أساتذة القانون الدولى ، و ٣ من السفراء ، و٢ من أعضاء البرلمانات . واللجنة من زاوية تكوينها تعتبر نموذجاً لما يجب أن تكون عليه لجنة مختصة بالتوفيق والوساطة والتحكيم[٢٤] . ويقوم مؤتمر القمة بانتخاب وإنهاء مدة تعيين أعضاء اللجنة . وكما سبق أن ذكرت ، فقد اجتمعت اللجنة مرة واحدة فى ديسمبر ١٩٦٧ ، إلا أنها لم تستطع ممارسة عملها لأن معظم أعضائها كان إما معتقلا فى بلاده أو لم يستطع الحضور لسبب أو لآخر . ولم تنعقد اللجنة أو تمارس عملها بعد ذلك وذلك لتخوّف الدول الأفريقية من اللجوء إلى أى حل قضائى أو شبه قضائى ، وفضلت الدول الأفريقية

اللجوء إلى الوسائل الدبلوماسية الأخرى ، خاصة عن طريق وساطة أعضاء مؤتمر القمة الأفريقى .

وبذلك ألقى على كاهل مؤتمر القمة الأفريقى مهمة فض المنازعات الأفريقية بالطرق السلمية ، وقد اتخذ المؤتمر تقليداً أثبت نجاحه فى معظم الأحوال ، وهو تكوين لجان مؤقتة للوساطة من رؤساء الدول والحكومات الأعضاء فى المؤتمر ، لدراسة الموقف ، ومحاولة معالجته ، ثم رفع تقريرها إلى مؤتمر القمة لاتخاذ قرار نهائى . ويعتبر هذا التقليد تقليداً جديداً فى مجال عمل المنظمات الإقليمية . فالجامعة العربية مثلا تلجأ إلى الوساطة المباشرة من قبل رئيس دولة وبدون تفويض من مجلس الجامعة ، أو عن طريق وساطة الأمين العام للجامعة العربية . ولا شك أن مؤتمر القمة الأفريقى يمهد الطريق إلى لقاء الزعماء ، وإيجاد الفرصة المناسبة لتدخل طرف ثالث للقيام بالوساطة ، سواء بصفة شخصية أو بتكليف من مؤتمر القمة .

وفض المنازعات بالطرق السلمية فى إطار منظمة الوحدة الأفريقية يقوم أساساً على وجوب إتمام تسوية النزاع فى إطار أفريقى ، أى أنه يجب عدم الالتجاء إلى هيئات غير أفريقية ، سواء أكانت إقليمية أم دولية ، وسواء كانت قضائية أم غير قضائية . وتعتبر هذه القاعدة عاملا أساسيًّا فى صيانة التضامن الأفريقى ، خاصة أن التدخل الأجنبى فى القارة الآن يهدد بتحويل أى منازعة إقليمية إلى خلاف دولى يتسع نطاقه ، ويصعب التوصل إلى حل إيجابى له . ويلاحظ أن مؤتمر القمة الأفريقى لا يتمسك بفض المنازعات الأفريقية بأسلوب معيّن وإنما يمثل مرونة كبيرة فى مواجهة كل نوع ، ولكن بشرط أن تتم تسوية النزاع بالطرق السلمية فى إطار أفريقى (٢٥) .

والمنازعات الدولية التى وقعت فى القارة الأفريقية منذ إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية وحتى الآن كثيرة ومتنوعة ، يمتد بعضها إلى ما قبل إنشاء المنظمة ؛

وخاصة فيما يتعلق بمنازعات الحدود ، وهى السمة الغالبة على المنازعات الأفريقية . فقد جاءت الحدود السياسية الأفريقية حدوداً مصطنعة ، وضعتها القوى الاستعمارية فى مؤتمر برلين ١٨٨٤ ، على أساس هندسى بحت بدون النظر إلى واقع القارة ، وقد أدى ذلك إلى منازعات عديدة بين الدول الأفريقية بعد استقلالها . وهناك من المنازعات ما قامت المنظمة بدور إيجابى فى تسويتها وإن لم تتضمن مضابط وقرارات مؤتمر القمة ذلك ، حيث تمت تسويتها بالطرق الدبلوماسية السرية ، أو عن طريق وساطة شخصية قام بها زعماء القارة الأفريقية . وسوف نتناول بالشرح بعض المنازعات الأفريقية التى مازالت قائمة حتى الآن ، والتى مثلت أهمية فى العلاقات الدولية الأفريقية ، والتى قامت دبلوماسية القمة الأفريقية بدور كبير فى تصفيتها أو محاولة التوصل إلى حل لها .

(أ) النزاع بين الجزائر والمغرب :

منذ بداية نشأة منظمة الوحدة الأفريقية وقيام مؤتمر القمة الأفريقى بعمله ، واجهته مشكلة النزاع بين الجزائر والمغرب حول الحدود ، حيث بعثت الحكومة الجزائرية إلى السكرتير الإدارى لمنظمة الوحدة الأفريقية تطلب عقد دورة غير عادية لمجلس وزراء المنظمة ، للنظر فى اعتداء المغرب على الحدود الجزائرية . وقد قام الإمبراطور هيلاسيلاسى بدعوة أطراف النزاع إلى عقد اجتماع فى باماكو عاصمة مالى فى ٢٩ أكتوبر ١٩٦٣ . وقد تم عقد الاجتماع فعلاً ، وتم التوصل إلى إيقاف النار وإنشاء منطقة مجردة من السلاح . ومع أن هيلاسيلاسى قام بدور الوسيط بصفته الشخصية فإن ذلك قد تم فى إطار منظمة الوحدة الأفريقية وباسمها واستمد قيمته من ذلك ، كما أن اتفاق « باماكو » نفسه قد استند صراحة إلى مبادئ وأهداف ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ، وقد تكونت بعد ذلك لجنة خاصة[٢٦]

لبحث النزاع ، واجتمعت اللجنة عدة مرات ، ثم رفعت تقريرها إلى مؤتمر القمة الذى عقد فى أكرا فى عام ١٩٦٥ ، وطالبت بمواصلة المهمة الموكولة لها – وقد وافقت الجزائر والمغرب على استمرار اللجنة فى عملها ، وأعربت عن ثقتها بها . وقد انتهى النزاع فى عام ١٩٧٢ ، وأعلن الملك الحسن فى مؤتمر القمة الأفريقى الثامن بالرباط فى ١٩٧٢ أن الدولتين توصلتا إلى تسوية للنزاع السياسى الإقليمى بينهما . ومع أن دور مؤتمر القمة لم يكن دوراً مباشراً فى حل هذا النزاع ، وأن الدبلوماسية الشخصية لعبت الدور الأول فإنه أثبت أهمية ، وحققت منظمة الوحدة الأفريقية نجاحاً دبلوماسيًّا فشلت جامعة الدول العربية فى تحقيق مثله .

(ب) النزاع الصومالى الأثيوبى الكينى :

وهناك أيضاً النزاع الصومالى الأثيوبى الكينى ، حيث عرض النزاع على الحدود بين الدولتين فى أول اجتماع لمؤتمر القمة فى القاهرة فى عام ١٩٦٤ ، وإن كان المؤتمر قد قرر سحب القضية من جدول أعماله ، لأن كلا من الصومال وأثيوبيا استطاعتا وضع أساس لتسوية الخلاف بينهما فى مؤتمر عقد فى الخرطوم فى أبريل ١٩٦٤ . وفى مؤتمر القمة الذى عقد فى أكرا فى عام ١٩٦٥ دارت مفاوضات ثنائية بين رئيسى الدولتين فى إطار منظمة الوحدة الأفريقية أدت إلى إبرام اتفاق بينهما ، يتعلق أساساً بإيقاف كل الدعايات المضادة بين البلدين ، ابتداء من أكتوبر عام ١٩٦٥ . وفى مؤتمر القمة الذى عقد فى كينشاسا فى عام ١٩٦٧ صدر بيان حكومتى الصومال وكينيا يؤكد إعادة العلاقات الدبلوماسية ، وإنهاء النزاع على الحدود بينهما . وقد تأكد هذا الإعلان بعد عقد مؤتمر قمة فى أروشا فى زامبيا بعد أن تدخل رئيس زامبيا وقام بالوساطة بين كل من الصومال وأثيوبيا وكينيا ، وافقت فيه الدول الثلاث على احترام الحدود ، وإعادة العلاقات الدبلوماسية ، واحترام كل منهم لسيادة الأخرى .

وقد ثار النزاع مرة أخرى بين أثيوبيا والصومال ، خاصة حول إقليم « أجادين » وعرض الموضوع على مؤتمر القمة الذى عقد فى مقديشيو فى يونية ١٩٧٤ ، ولكن المؤتمر لم يستطع التوصل إلى حل لها .

وفى اجتماع قمة الخرطوم الذى عقد فى يونية ١٩٧٨ ، وفى الكلمة التى ألقاها الرئيس الصومالى سياد برى أدان صراحة الاتحاد السوفيتى وكوبا ، لتواطئهم فى الحرب الدائرة فى القرن الأفريقى وتعزيزهم لأثيوبيا لاحتلال إقليم الصومال الغربى . ونادى بضرورة حق تقرير المصير بالنسبة لهذا الإقليم . وقد قوبل هذا الهجوم بهجوم مضاد من قبل وزير خارجية أثيوبيا الذى اتهم الصومال بالعدوان .

وقد نوقشت القضية فى أثناء اجتماع مجلس وزراء الخارجية وفى أثناء انعقاد مؤتمر القمة . وقد تم الاتفاق فى أثناء انعقاد مجلس الوزراء على مشروع قرار يدعو الدولتين – الصومال وأثيوبيا – إلى الانسحاب الفورى لقوات كلا الطرفين إلى مسافة خمسة كيلو مترات من الحدود ، ولكن فى أثناء مناقشة التوصية فى مؤتمر القمة تراجع وزير خارجية أثيوبيا وممثل أثيوبيا فى مؤتمر القمة عن هذه التوصية ، وأعلن عدم قبول بلاده لذلك . وفشل مؤتمر القمة فى التوصل إلى حل ، ولم يصدر قراراً بشأن النزاع بين الصومال وأثيوبيا .

وفى نفس الوقت أثارت « السودان » ولأول مرة فى مؤتمرات القمة المسألة « الأريترية » وقد استعرض رئيس لجنة الوساطة بين السودان وأثيوبيا « وهو رئيس سيراليون » استعرض سير أعمال اللجنة ، واجتماعات فريتاون ودار السلام بين البلدين . وأعلن أن اللجنة قطعت شوطاً كبيراً فى تحسين العلاقة بين البلدين ، مما أدى إلى إعادة تشغيل خطوط الطيران بين البلدين بعد أن كانت قد توقفت لمدة طويلة . وقد أشار الرئيس نميرى فى أثناء مناقشات المؤتمر إلى أن وجود أكثر من

٣٠٠ ألف لاجئ من أثيوبيا وأريتريا فى السودان يرهق الاقتصاد السودانى ، وأن أثيوبيا عجزت طوال سبعة عشر عاماً عن إسكات صوت الشعب الأريترى برغم وساطة السودان والدول الأخرى للوصول إلى حل سلمى للقضية . وقد رد وزير خارجية أثيوبيا على ذلك بأن المسألة الأريترية فى الأصل مسألة داخلية ولا يسمح لأى إنسان بالتدخل فى الشئون الداخلية لأثيوبيا ، ولا حق لمؤتمر القمة أو لجنة الوساطة فى التعرض لها وأن أثيوبيا كفيلة بعلاج المشكلة .

(جـ) الصحراء المغربية :

ومن المنازعات التى تعرض لها مؤتمر القمة الأفريقى النزاع حول الصحراء المغربية . وقد بدأ الاهتمام بهذه القضية قبل استقلال المنطقة . ففى مؤتمر القمة الأفريقى الرابع فى أديس أبابا ١٩٦٦ صدر قرار يدعو إلى تصفية الاستعمار الأسبانى ، وأعاد المؤتمر هذا القرار فى دوراته المختلفة . وقد ثار الخلاف بين الجزائر والمغرب وموريتانيا حول مستقبل الصحراء بعد استقلالها عن أسبانيا . وقد أرسل السكرتير العام لمنظمة الوحدة الأفريقية خطاباً إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية بشأن تسوية النزاع فى ٢ فبراير ١٩٧٦ ، لأن الدول المتنازعة عربية وأفريقية فى نفس الوقت . وقد طالب السكرتير العام لمنظمة الدول الأفريقية بالتعاون بين الجامعة العربية والمنظمة الأفريقية للتوسط فى النزاع . وفى اجتماع مؤتمر القمة الأفريقى الذى عقد فى موريشيوس فى عام ١٩٧٦ عرضت القضية على المؤتمر ، ولكن المغرب وموريتانيا هددتا بالانسحاب من المنظمة إذا وافق المؤتمر على مشروع قرار بالاعتراف بحق شعب الصحراء فى تقرير المصير ، أو الاعتراف بحركة البوليساريو من قبل لجنة التحرير التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية . وقد طالبت الجزائر بعقد مؤتمر قمة غير عادى لدراسة مشكلة الصحراء ، ولكن لم يتم عقد مثل

هذا المؤتمر مع أن مؤتمر القمة كان قد أوصى بعقد جلسة طارئة ، وإن كان لم يحدد مكانها أو موعدها . وقد دعا رئيس جابون بصفته رئيس المؤتمر الحالى إلى عقد جلسة غير عادية لمؤتمر القمة فى مارس ١٩٧٨ ، ولكن لم يتم عقد مثل هذا المؤتمر حتى الآن . وفى الواقع أن مؤتمر القمة لم يتخذ رأياً قاطعاً بالنسبة لهذه المشكلة ، وذلك للحساسية الشديدة التى تخلقها ، والتى لم تستطع جامعة الدول العربية مواجهتها .

وفى مؤتمر القمة الخامس عشر فى الخرطوم تعرض المؤتمر لقضية الصحراء المغربية . وقد بدأ رئيس جمهورية بنين الشعبية بالهجوم العنيف على المغرب متهماً إياها بالتواطؤ مع الاستعمار ، وطالب بالاعتراف بجمهورية الصحراء المغربية . وقد رد مندوب المغرب على ذلك بأنه يأسف لما وصل إليه الحال فى المنظمة من أولئك الذين ينتقدون الدول الأخرى ، ويعينون أنفسهم أوصياء على أفريقيا . وأشار إلى أن مشكلة تصفية الاستعمار فى الصحراء المغربية لم تبدأ فى عام ١٩٧٧ بعد انسحاب أسبانيا وإنما النضال من أجل وحدة التراب المغربى الذى احتل من قبل الاستعمار الفرنسى والأسبانى قديم . وقد أشار إلى أن المغرب قد أثار مشكلة الصحراء أمام الأمم المتحدة منذ عام ١٩٧٥ . كما أشار إلى أن المغرب قد عرضت الموضوع على محكمة العدل الدولية ١٩ سبتمبر ١٩٧٤ ، فى أثناء الإدارة الأسبانية ، وقد جاء رأى المحكمة مؤيداً للعلاقة القديمة بين المغرب والصحراء المغربية ، وأن قرار المحكمة دعا الأطراف المعنية بالمشكلة – وهم المغرب ، وموريتانيا ، وأسبانيا – إلى التفاوض ، وهذه المفاوضات أدت إلى اتفاقية مدريد . وقد أشار مندوب المغرب إلى أن بلاده تحترم وتؤيد حركات التحرير ، وأن حركة البوليساريو لا تمثل حركة تحرير حقيقية ، لأن هذه الحركة قد أسست فى عام ١٩٧٣ فى ظروف مشكوك فى أمرها وبمعاونة دول خارجية . وقد استغرقت مناقشة قضية الصحراء المغربية سبع عشرة ساعة

متصلة وكانت من أكثر المشكلات تعقيداً وإثارة للجدل فى مؤتمر القمة ، وقد وصل نبأ قدوم وفد من جبهة « البوليساريو » إلى مطار الخرطوم ، مما وتّر جو المؤتمر ، وتحرك وفد المغرب للحيلولة دون حضور هذا الوفد إلى المؤتمر ، كما أن الأمر كاد أن يصل إلى حد الشجار بين أحد أعضاء الوفد المغربى وأحد أعضاء الوفد الجزائرى ، عندما قام أحد أعضاء الوفد الجزائرى بتوزيع مذكرة عن جبهة البوليساريو وحقها فى تقرير المصير . وقد نوقشت القضية بعد ذلك فى جلسة مغلقة ، اقتصرت فقط على رؤساء الدول أعضاء منظمة الوحدة الأفريقية . وقد أبدى الرئيس « هوارى بومدين » رئيس الجزائر تأييد بلاده لجبهة « البوليساريو » واعترافها بجمهورية الصحراء المغربية مؤكداً على أن ذلك ينبع من موقف الجزائر الثابت والمرتكز على سياسة عدم الانحياز ، وأكد أن الجزائر ليس لها مطامع فى مناجم الفوسفات فى منطقة أبوكراع ، وأنها لا تريد طريقاً إلى المحيط عبر أراضى الصحراء المغربية ، بل إن الجزائر تحترم سيادة الدول المستقلة على أراضيها . وطالب بأن تتخذ الإجراءات والوسائل الكفيلة بحل مشكلة الصحراء ، وفى حالة عجز منظمة الوحدة الأفريقية عن ذلك يجب تحويل القضية إلى أى ساحة دولية أو إقليمية أخرى لتقوم بحلها (٢٧) .

وبعد مناقشات مستفيضة ، وانقسام فى الرأى بين الدول المعتدلة والدول الأكثر تحمساً ، والتى ينتمى معظمها إلى المعسكر الشرقى ، أمكن التوصل إلى قرار توفيقى يقضى بإنشاء لجنة خماسية من رؤساء الدول الأفارقة برئاسة الرئيس السودانى جعفر محمد نميرى ، لبحث عقد مؤتمر قمة استثنائى خاص بالنزاع ، وإن لم يحدد موعد أو مكان انعقاد هذا المؤتمر .

ويعتبر هذا القرار نجاحاً للاتجاه المعتدل فى داخل منظمة الوحدة الأفريقية ،

حيث كانت هناك ضغوط قوية من الدول الأكثر ثورية إلى إصدار قرار من قبل المنظمة ينص على الاعتراف باستقلال الصحراء المغربية .

(د) مشكلة الشرق الأوسط :

تعتبر قضية النزاع فى الشرق الأوسط حالة خاصة بالنسبة لمنظمة الوحدة الأفريقية ، فميثاق المنظمة يدعو إلى حل المنازعات بالطرق السلمية بين الدول الأعضاء فى المنظمة بعضها وبعض ، أى أن اختصاص المنظمة يقع بالنسبة للمنازعات الأفريقية فقط ، وقضية الشرق الأوسط فى حد ذاتها ليست قضية أفريقية خالصة . واختصاص المنظمة فى هذه الحالة يقع تحت بند الدفاع المشترك وليس فض المنازعات ويلاحظ أن ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية لا يحتوى على نص صريح خاص بالدفاع المشترك ، ولا يوجد جهاز قائم لتحقيق هذا المبدأ إلا لجنة الدفاع ، وهى إحدى اللجان المتخصصة الدائمة فى المنظمة ؛ ومهمتها استشارية ، ولم تمارس عملها الفعلى حتى الآن . وقد حاول المجتمعون فى مؤتمر قمة الخرطوم فى يونية ١٩٧٨ اتخاذ قرار بإنشاء قوة أمن أفريقية لتحقيق الدفاع المشترك ، ولكن لم يتمكن المجتمعون من الوصول إلى اتفاق بهذا الشأن . وقد نص ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية صراحة على مبدأ احترام سيادة كل دولة وسلامة أراضيها ، وحقها الثابت فى كيانها المستقل ، وذلك فى الديباجة وفى الفقرة الثالثة من المادة الثانية ، وفى الفقرة الثالثة من المادة الثالثة .

وبما أن مصر دولة أفريقية فلا شك أن الدول الأفريقية عندما ناقشت مشكلة الشرق الأوسط كانت تطبق نص ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية . وقد اتخذت المنظمة خطوات وإجراءات تدرجت حتى أصبحت القضية تناقش فى مؤتمرات القمة الأفريقية على أنها قضية أفريقية عربية ، وتم الربط بين الاستعمار الاستيطانى

من قبل إسرائيل والاستعمار الاستيطانى فى جنوب أفريقيا . وأصبحت القضية الفلسطينية تمثل جزءاً من اهتمامات مؤتمرات القمة الأفريقية . ولذلك فسوف نتعرض للتطورات التى مرّت بها هذه القضية فى مؤتمرات ، ومن خلال دبلوماسية القمة الأفريقية . وقضية الشرق الأوسط لم تدرج فى جدول أعمال مؤتمرات القمة الأفريقية إلا فى مؤتمر القمة الذى عقد فى أديس أبابا فى سبتمبر ١٩٦٩ . وأصدر المؤتمر قراره بالتضامن مع الجمهورية العربية المتحدة . أما قبل ذلك فقد صدر إعلانان وليس قرارين من مؤتمر قمة كينشاسا ١٩٦٧ ومؤتمر قمة الجزائر فى ١٩٦٨ يدعوان إلى تأييد الجمهورية العربية المتحدة والقلق إزاء الموقف الخطير فى المنطقة ، على أساس أن مصر دولة أفريقية ، وأن عدواناً قد تم على جزء من أراضيها .

وفى سبتمبر ١٩٧٠ وافق مؤتمر القمة الأفريقى على قرار يطالب بانسحاب إسرائيل من الأراضى العربية المحتلة ، وبتأييد الجهود التى يبذلها الممثل الخاص بالأمم المتحدة لتنفيذ أحكام قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ .

وقد عرضت القضية فى مؤتمر قمة أديس أبابا ١٩٧١ ، وأصدر المؤتمر قراراً نص على تأييد موقف مصر وضرورة انسحاب إسرائيل ، وتنفيذ قرار ٢٤٢ الصادر من الأمم المتحدة فى نوفمبر ١٩٦٧ . ولأول مرة فى تاريخ مؤتمرات القمة الأفريقية بدأ المؤتمر يأخذ دوراً إيجابيًّا فيما يتعلق بمشكلة الشرق الأوسط . فقد اقترح الرئيس «كينث كاوندا» رئيس جمهورية زامبيا ضرورة قيام الدول الأفريقية بدور إيجابى لحل الأزمة . وفعلا بدأ الرئيس الموريتانى « مختار ولد داده » بصفته رئيساً للدورة مشاورات مكثفة ، انتهت بتكوين لجنتين أفريقيتين لوضع القرار الأفريقى موضع التنفيذ . وقد شكلت اللجنة الأولى من رؤساء عشر دول أفريقية هى : الكاميرون – أثيوبيا – ساحل العاج – كينيا – ليبيريا – موريتانيا – نيجيريا – السنغال – تنزانيا – زائير . وتولى الرئيس الموريتانى ولد داده رئاسة هذه اللجنة .

أما اللجنة الثانية – وهى لجنة فرعية منبثقة عن اللجنة الأولى لتسهيل الإجراءات – فقد تكونت من رؤساء أربع دول هى : الكاميرون – نيجيريا – زائير – والسنغال ، وتولى رئاسة هذه اللجنة الرئيس السنغالى « ليوبولد سنجور » . وقد قامت اللجنة الفرعية بزيارة كل من مصر وإسرائيل لتفقد الأوضاع ، ثم بحثت اللجنة الرئيسية نتائج اللجنة الفرعية ، وقد اقترحت لجنة العشرة الأفريقية استئناف المفاوضات غير المباشرة بواسطة السفير « جونار يارنج » .

ومع أن مهمة هذه اللجنة لم تكن الوساطة أو التدخل لحل النزاع وإنما كانت مجرد لجنة لتقصى الحقائق ، فإن مجرد اتخاذ القرار بتكوين هذه اللجنة فى مؤتمر القمة الأفريقى يعد نقطة تحول فى العلاقات العربية الأفريقية وفى موقف منظمة الوحدة الأفريقية من القضية .

وفى مؤتمر القمة الذى عقد فى الرباط فى عام ١٩٧٢ أصدر المؤتمر قراراً أشار فيه إلى الجهد الذى بذلته لجنة تقصى الحقائق الأفريقية التابعة للمنظمة ، وهنأ مصر على تعاونها مع اللجنة وموقفها الإيجابى ، واستنكر موقف إسرائيل السلبى المعوق لمهمة يارنج ، ودعا إسرائيل إلى إعلان التزامها بمبدأ عدم ضم الأراضى باستعمال القوة ، وإلى الانسحاب الفورى من الأراضى العربية ، وحث القرار جميع الدول الأعضاء فى المنظمة على تقديم كل المساعدة إلى مصر ، وطلب من جميع الدول الأعضاء فى المنظمة الامتناع عن إمداد إسرائيل بأية أسلحة أو معدات عسكرية أو تأييد معنوى .

ثم أدرجت القضية مرة أخرى فى جدول أعمال مؤتمر القمة العاشر فى أديس أبابا ١٩٧٣ ، وفى هذا المؤتمر صدر قرار يعترف لأول مرة بالحقوق الثابتة لشعب فلسطين . وأعلن المؤتمر أن موقف إسرائيل قد يحمل الدول الأعضاء فى المنظمة على أن تتخذ على المستوى الأفريقى بصورة فردية أو جماعية تدابير سياسية واقتصادية ضد

إسرائيل تمشيا مع المبادئ الواردة فى ميثاق كل من منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة . وطلب القرار من الدول الكبرى التى تمدّ إسرائيل بالسلاح أن تحجم عن ذلك ، وأيد المؤتمر المبادرة المصرية التى تطلب إلى السكرتير العام للأمم المتحدة تقديم تقرير إلى مجلس الأمن عن الموقف المتفجر السائد فى الشرق الأوسط ، كما كلف المؤتمر رئيس الدورة بعرض وجهة نظر المنظمة حول هذه المسألة فى الدورة التالية للجمعية العامة للأمم المتحدة .

كما أن مؤتمرات القمة الأفريقية التى عقدت بعد عام ١٩٧٣ ناقشت كلها القضية ، وأصدرت قرارات تعتبر نصراً للموقف المصرى فى القضية . فقد تضمن قرار مؤتمر القمة الأفريقى الذى عقد فى كمبالا دبياجة طويلة وعشر فقرات تعبر كلها عن تأييد أفريقيا الكامل للموقف المصرى فى قضية الشرق الأوسط .

وفى خلال اجتماعات مؤتمر القمة الأفريقى الأخير فى الخرطوم فى يونية ١٩٧٨ تمت مناقشة قضية الشرق الأوسط والمسألة الفلسطينية فى خلال جلستين متواليتين للمجلس الوزارى للمنظمة ، وقد اتخذ المجلس عدة توصيات رفعت بعد ذلك إلى مؤتمر القمة الذى وافق عليها . وقد تم التنسيق بين الوفود العربية وبهذا لم يحدث ما توقعه المراقبون السياسيون من انقسام الدول العربية الأعضاء فى المنظمة الأفريقية . وقد انتهت المناقشات باتخاذ قرارات تعتبر نصراً للدول العربية وامتداداً لسياسة الدول الأفريقية منذ حرب أكتوبر . وقد صدر قرار يؤكد اعتبار قضية الشرق الأوسط والمسألة الفلسطينية قضية أفريقية عربية ، وإدانة إسرائيل ، ومساندة مصر ودول المواجهة العربية وشعب فلسطين . وأدان القرار سياسة إسرائيل التوسعية وسياستها فى بناء المستوطنات وأشار إلى حق دول المواجهة العربية والشعب الفلسطينى فى السيادة الكاملة على الأراضى العربية ، وناشد المؤتمر المجتمع الدولى لعزل إسرائيل . وقد نص القرار أيضاً على اتخاذ الترتيبات المشتركة بين الأمانة العامة

لمنظمة الوحدة الأفريقية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية للنظر فى مسألة الشرق الأوسط والمسألة الفلسطينية ، والعمل على إنشاء جهاز موحد للأمانتين من أجل تعاون أفضل .

ومما يذكر أن الرئيس الليبيرى « وليم تولبرت » أشاد فى خطابه بمبادرة السلام المصرية ، ووصفها بأنها إنجاز من إنجازات السلام القائمة على العدل ، كذلك أشاد السكرتير العام للأمم المتحدة فى خطابه أمام مؤتمر القمة الأفريقى بمبادرة السلام المصرية . وقد هاجم مندوب ليبيا – فى أثناء اجتماعات المجلس الوزارى للمنظمة لمناقشة قضية الشرق الأوسط – ساحل العاج ، لعدم انضمامه إلى التأييد الأفريقى بإدانة الصهيونية باعتبارها شكلا من أشكال العنصرية ، كما نصت على ذلك قرارات المجتمع الدولى ، وطالب بطرد وفد ساحل العاج لعدم امتثاله لميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ، وقد انضم الوفد الجزائرى إلى الوفد الليبى ضد ساحل العاج . ولكن رئيس المؤتمر ورئيس وفد مصر تمكنا من تهدئة الموقف . وقد نجحت الدبلوماسية المصرية فى الحصول على التأييد الكامل بالنسبة لقضية الشرق الأوسط ومسألة فلسطين من قبل مؤتمر القمة الأفريقى الخامس عشر .

٤ – تصفية الاستعمار والاستعمار الاستيطانى :

كان من أهم المسائل التى بحثها مؤتمر رؤساء الدول والحكومات فى أديس أبابا ١٩٦٣ مشكلة تصفية الاستعمار . وقد اقتنع جميع الرؤساء بالضرورة الملحة والعاجلة لتنسيق وزيادة الجهود الأفريقية المبذولة للتعجيل بحصول جميع الأقاليم الأفريقية التى مازالت تحت السيطرة الأجنبية على الاستقلال الوطنى . وقد أصدر مؤتمر القمة الأفريقى قراراً هاماً يتضمن برنامجاً شاملاً لمحاربة الاستعمار ، ويؤكد الحاجة الماسة والملحة للإسراع فى تحرير جميع الأقاليم التى لاتزال تحت السيطرة الأجنبية ، ونص

القرار على مجموعة من الوسائل لتحقيق هذه الغايات ، ومنها اللجوء إلى الوسائل الدبلوماسية والاقتصادية ، والأخرى لإنشاء لجنة تحرير للقيام بتنسيق العمل الفدائى من أجل تحرير الأقاليم الأفريقية الخاضعة للاستعمار ، وبالرغم من مناقشة مؤتمر القمة فى أديس أبابا لإمكان إنشاء هذه اللجنة فإن نص الميثاق لم يتضمن الإشارة إليها ، ومع أن الميثاق نص فى المادة الثالثة منه على أن أحد أهدافه الرئيسية هو تصفية الاستعمار وتحرير الأراضى الأفريقية ، فإنه ترك طريقة تنفيذ هذا الهدف لمجلس رؤساء الدول والحكومات ، كما أن الخلاف كان قد ثار حول تكوين اللجنة ولم يتم تكوينها إلا فى مؤتمر قمة القاهرة فى ١٩٦٤ . وأصبحت مهمتها التنسيق بين حركات التحرير المختلفة ، وتقديم المعونة المالية والعسكرية ، والقيام بالإعلام السياسى فى المحافل الدولية المختلفة .

ويلاحظ أن مهمة التحرير لم تترك كلية للجنة التحرير ، وإنما عهد إليها بالجانب التنفيذى فقط فى حين يتولى مجلس رؤساء الدول والحكومات اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية والدبلوماسية فيما يتعلق بتصفية الاستعمار فى القارة . ومنذ دورة انعقاد مؤتمر القمة الأفريقى فى القاهرة فى ١٩٦٤ لم تخل دورة من اتخاذ إجراء معين لتصفية الاستعمار ، فقد لجأ المؤتمر إلى دعوة الدول الاستعمارية التى تعترف بحق تقرير المصير فى المناطق المستعمرة إلى اتخاذ التدابير اللازمة لمنح الاستقلال للبلاد والأقاليم التى مازالت خاضعة لها . وقد دعا المؤتمر كل من فرنسا وأسبانيا لمنح جيبوتى والصحراء الأسبانية الاستقلال . وتعتبر هذه الدعوات نوعاً من الضغوط الدبلوماسية من جانب مؤتمر القمة الأفريقى . كما قام مجلس رؤساء الدول والحكومات بتوجيه الدعوة إلى الدول الكبرى للامتناع عن مساعدة وتأييد الحكومات الاستعمارية ، كما حدث بالنسبة للقرار المتخذ فى عام ١٩٧٠ ، والموجه إلى الدول الأعضاء فى حلف الأطلنطى للمساندة التى تقدمها للبرتغال ولجنوب أفريقيا .

وقد لجأ مؤتمر القمة الأفريقى فى كثير من قراراته إلى السعى لطرد الدول الاستعمارية من مختلف المنظمات الدولية والعالمية ، كما حدث فى مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الذى عقد فى القاهرة فى عام ١٩٦٤ ، والذى أعلن أن الدول الأعضاء فى منظمة الوحدة الأفريقية تبذل كل مساعيها الممكنة لفصل حكومة جنوب أفريقيا من الأمم المتحدة ومن غيرها من المنظمات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة ، لأن النظام فى جنوب أفريقيا لا يستند إلى أساس قانونى ، وذلك وفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة . ومع أن الدول الأفريقية حققت نجاحاً فى إخراج جنوب أفريقيا من منظمة العمل الدولية فإن جمهورية جنوب أفريقيا مازالت عضواً عاملاً بالأمم المتحدة . فقد ناقش مجلس الأمن موضوع طرد جنوب أفريقيا فى نوفمبر ١٩٧٤ ولكن الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا استخدمت حق الفيتو وفشل القرار فى الصدور[٢٨] .

وقد صدر عن مؤتمر القمة الذى عقد فى أديس أبابا فى مايو ١٩٦٣ قرار ينص على قطع العلاقات الدبلوماسية والقنصلية بين الدول الأفريقية والدول الاستعمارية ، وقد تم تنفيذ هذا القرار بالنسبة لكلٍ من البرتغال وجنوب أفريقيا . وصدر قرار آخر فى مؤتمر قمة أكرا فى أكتوبر ١٩٦٥ ، يقضى بقطع العلاقات الدبلوماسية مع الدول التى تساند الحكومات الاستعمارية ، وقد طبق هذا القرار مرة واحدة ضد بريطانيا عند إعلان روديسيا الاستقلال من جانب واحد فى عام ١٩٦٥ ، وإن كان قرار المقاطعة ضد بريطانيا لم ينفذ إلا من جانب عدد قليل من الدول الأفريقية وعلى رأسها مصر[٢٩] .

وإلى جانب الإجراءات السابقة التى اتخذتها مؤتمرات القمة الأفريقية المختلفة ، والتى كان لها قدر كبير من الفعالية فى مكافحة الاستعمار وتصفيته فى القارة الأفريقية لجأ المؤتمر أيضاً إلى وسيلة المقاطعة الاقتصادية ، كما حدث بالنسبة للبرتغال وجنوب

أفريقيا ، حيث قرر مؤتمر القمة الأفريقى المنعقد فى أديس أبابا ١٩٦٣ منع استيراد السلع من البرتغال وجنوب أفريقيا ومنع تصدير السلع إليهما ، وإغلاق المطارات والموانى فى وجه طائرات وسفن هاتين الدولتين فى المجالات الجوية للدول الأفريقية .

وبالنسبة لمشكلة التفرقة العنصرية فمنذ البداية ومنذ مؤتمر قمة أديس أبابا ١٩٦٣ كانت مشكلة التفرقة والتمييز العنصرى من بين الموضوعات الرئيسية التى بحثها المؤتمر من جميع نواحيها فى البند الثانى من جدول أعماله تحت عنوان « التفرقة والتمييز العنصرى » . وقد أكدت قرارات المؤتمر الحاجة الملحة والعاجلة لتنسيق وتدعيم الجهود لوضع نهاية لسياسة « التفرقة والتمييز العنصرى » التى تنتهجها حكومة جمهورية جنوب أفريقيا ، وقد وافق المؤتمر بالإجماع على تنظيم وتنسيق الجهود والأعمال فى هذا الميدان ، وقرر اتخاذ الإجراءات الآتية :

(ا) تقديم منح دراسية وتسهيلات تعليمية ، وإتاحة فرص التوظف فى الحكومات الأفريقية للاجئين من جنوب أفريقيا .

(ب) تأييد التوصيات المقدمة لمجلس الأمن والجمعية العامة من اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة ، بشأن سياسة التفرقة العنصرية لحكومة جنوب أفريقيا .

(جـ) إرسال وفد من وزراء خارجية كل من ليبيريا – تونس – مدغشقر – سيراليون ليبلغ مجلس الأمن بالموقف المتفجر القائم فى جنوب أفريقيا .

(د) تنسيق إجراءات فرض عقوبات على حكومة جنوب أفريقيا :

١ – يناشد جميع الدول ، وبصفة خاصة تلك التى تربطها علاقات تقليدية وتتعاون مع حكومة جنوب أفريقيا ، أن تنفذ بدقة قرار الأمم المتحدة رقم ١٧٦١ الصادر فى الدورة السابعة عشرة للجمعية العامة بتاريخ ٦ نوفمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التفرقة العنصرية[٣٠] .

٢ – يناشد جميع الدول التى مازالت لها علاقات دبلوماسية وقنصلية

واقتصادية مع حكومة جنوب أفريقيا أن تقطع هذه العلاقات ، وأن توقف أى صورة أخرى من صور تشجيع سياسة التفرقة العنصرية .

٣ – يؤكد المسئولية الكبيرة للسلطات الاستعمارية التى تدير مناطق مجاورة لجنوب أفريقيا فى استمرار انتهاج سياسة التفرقة العنصرية .

٤ – يدين التمييز العنصرى فى جميع صوره فى أفريقيا وفى جميع أنحاء العالم .

(هـ) يقرر كذلك قطع العلاقات الدبلوماسية والقنصلية بين جميع الدول الأفريقية وحكومة جنوب أفريقيا ، طالما تصر على موقفها الحالى من تصفية الاستعمار .

(و) يطلب مقاطعة فعالة للتجارة الخارجية لجنوب أفريقيا عن طريق :

١ – منع استيراد البضائع من جنوب أفريقيا .

٢ – قفل الموانى والمطارات الأفريقية فى وجه سفنها وطائراتها .

٣ – منع طائراتها من التحليق فوق أراضى جميع الدول الأفريقية .

اجتمعت الآراء الأفريقية كلها فى مؤتمر القمة الأفريقى فيما يتعلق بالقرارات الخاصة بمواجهة النظم العنصرية فى الجنوب الأفريقى ، وصدرت القرارات المختلفة الخاصة بذلك بدون اعتراضات أو عوائق . وقد صدر عن المؤتمر عدة قرارات تتلخص فى إدانة حكم الأقلية فى سالسبورى وبريتوريا ، وتدعو إلى عزل النظم العنصرية والربط بين النظم العنصرية والنظام القائم فى إسرائيل لعلاقتهما الاقتصادية والتجارية والعسكرية والتكنولوجية ، وبإدانة التحالف غير المقدس بين إسرائيل ونظم الحكم العنصرية فى جنوب أفريقيا وروديسيا . وصدر قرار يناشد البلدان الغربية فى أوربا وأمريكا واليابان بقطع العلاقات الاقتصادية والتجارية مع جنوب أفريقيا .

وقد صدر قرار بتحويل لجنة السبعة التى أنشئت فى الدورة السابعة والخاصة

بدراسة الحظر البترولى للدول العنصرية إلى لجنة دائمة ، كما نص القرار على ضرورة اتصال السكرتير الإدارى لمنظمة الوحدة الأفريقية بمكتب المقاطعة التابع للجامعة العربية للاسترشاد بخبرته . وطالب القرار دول « الأوبك » وخاصة الدول الأفريقية بفرض وتنفيذ الحظر البترولى على الدول العنصرية فى الجنوب الأفريقى . وقد أعربت التوصية الصادرة من مجلس وزراء المنظمة عن امتنان الدول الأفريقية لكل من أكوادور وأندونيسيا والعراق وماليزيا والكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة وفنزويلا وقطر والمملكة العربية السعودية للاستقبال الودى الذى قوبلت به لجنة السبعة ، وفى الوقت نفسه أدانت التوصية موقف إيران التى رفضت استقبال لجنة السبعة .

وقد وافق القادة المجتمعون فى مؤتمر قمة الخرطوم على قرار بتأييد استقلال ناميبيا ، وباعتبار حركة « سوابو » الممثل الشرعى والوحيد لناميبيا . وبزيادة المساعدات المادية والمالية لها ، وبدعوة الجامعة العربية إلى أن تمثل بها حركات التحرير الأفريقية وخاصة فى الجنوب الأفريقى بصفة مراقب فى الجامعة العربية . وقد صدر قرار بالإشادة بمواقف دول المواجهة فى الجنوب الأفريقى .